

أهمية نماذج الفشل المالي كألية للحكم على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية
 باستخدام نموذجي ولتمان وكيدا - دراسة حالة مؤسسة اسمنت القصيم السعودية -
*The importance of financial failure models as a mechanism for judging the
 extent of the companies ability to continue by Using of ALTMAN and KIDA
 models - Case study of Saudi Qassim Cement Company -*

محي الدين محمود عمر مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت - <i>Mahieddineomar@gmail.com</i>	خريفي حسام* مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت - <i>houssam.kherifi@cuniv-tissemsilt.dz</i>
---	--

تاريخ النشر: 2021/12/ 31

تاريخ القبول: 2021/11/ 19

تاريخ الاستلام: 2021/09/ 23

الملخص:

تمثل هدف هذه الدراسة في معرفة مدى مساهمة نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحكم على استمرارية نشاط المؤسسات الاقتصادية باستخدام نموذجي ALTMAN و KIDA، ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق النموذجين السابقين على مؤسسة اسمنت " القصيم " السعودية وذلك بالاعتماد على القوائم المالية لخمس سنوات متتالية من سنة 2016 الى سنة 2020. خلصت الدراسة الى نتائج عديدة أهمها إمكانية الاعتماد على نتائج نموذجي التمان وكيدا من أجل التنبؤ بالفشل المالي ومنع حدوثه أو التقليل من حدته، من خلال اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة وفي الوقت المناسب لضمان استمرارية المؤسسة وهذا ما تم التوصل اليه فيما يخص مؤسسة القصيم التي تبين بعد تحليل وتفسير نتائج النموذجين أنها واجهت عدة مشاكل خاصة في سنتي 2017 و 2018 بسبب ضعف الربحية و نقص السيولة مقارنة بحجم استثماراتها في الموجودات الأمر الذي أدى بالمؤسسة الى تدارك الأمر والعمل على تجنب وقوعها في الفشل المالي.

الكلمات المفتاحية: الفشل المالي، الاستمرارية، نموذج ALTMAN و KIDA.

تصنيف JEL: D22; E17

Abstract :

This study aims to investigate the extent to which the contribution of models for predicting financial failure in judging the continuity of the economic companies activity by using the ALTMAN and KIDA models.

To achieve the purpose of study, the ALTMAN and KIDA models was applied on the Saudi "Qassim" Cement Company, depending on the financial statement for (05) sequent years from 2016 to 2020. The study concluded to several results, the important one is possibility of depending on results of the ALTMAN and KIDA models in order to predict financial failure and prevent its occurrence or reduce its risk by taking appropriate corrective measures in right time and manner to ensure the continuity of the company and this is what was reach for it, with regard to Al-Qassim company, which was revealed after analysis and explanation. The results of the two models stated that it faced several problems, especially in 2017 and 2018 due to poor profitability and lack of liquidity compared to the size of its investments in assets, this led the company to treatment the problem and work to avoid its falling into financial failure.

Keywords: Financial failure, continuity, the ALTMAN and KIDA models.

JEL classification codes: D22; E17

*المؤلف المرسل: خريفي حسام، houssam.kherifi@cuniv-tissemsilt.dz.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفشل المالي للمؤسسات محل اهتمام الباحثين والأكاديميين والممارسين، وقد حاول العديد منهم معالجة هذه الظاهرة وإيجاد محددات تفسر حدوثها في مختلف المؤسسات سواء نظرياً على مستوى أبحاثهم أو واقعياً بتطبيقها على المؤسسات. إن الأزمات الاقتصادية المتتالية وتسارع أثارها جعل المؤسسات غير قادرة على التنبؤ أو توقع استمرارية نشاطها، هذا أدى إلى مضاعفة الجهود من قبل المسؤولين والمراجعين في هذا الاتجاه.

في بداية الستينيات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي سعت إلى إيجاد نماذج مالية في هذا السياق، ويعد Altman أشهر من بحث عن التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الأمريكية عام 1968 فقد كانت له العديد من الدراسات والإسهامات في هذا المجال ثم توالى الدراسات بعده حيث تم تصميم عدة نماذج مثل نموذج Kida و Sherood و Shirata، ويتمثل هدف هذه النماذج إلى التنبيه المبكر عن وقوع المؤسسات في مشاكل مالية تهدد استمرارية نشاطها في المستقبل.

إشكالية البحث

من خلال ما سبق، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي :

- إلى أي مدى تساهم نماذج الفشل المالي ALTMAN و KIDA في الحكم على استمرارية نشاط المؤسسة.

من خلال إشكالية البحث يمكن صياغة الفرضية العامة للبحث كما يلي:

- تساهم نماذج الفشل المالي ALTMAN و KIDA في الحكم على استمرارية نشاط المؤسسة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- شرح كل من الفشل المالي ومسبباته.

- الإلمام بأساسيات النموذجين ALTMAN و KIDA ومعرفة قدرتهما من أجل الحكم على استمرارية نشاط المؤسسة محل الدراسة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في إمكانية تطبيق النموذجين ALTMAN و KIDA من أجل الكشف المبكر عن احتمالية حدوث فشل مالي وبالتالي ضمان استمرارية المشروع، وهذا قد يساهم الدولة والاقتصاد ككل في تفادي عمليات الإفلاس المتكررة لمؤسساتها والتي قد تكون لها آثار سلبية كبيرة.

منهج الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في عرض الجزء النظري المتعلق بالاستمرارية والفشل المالي وأهم النماذج المستخدمة، كما اعتمد على منهج دراسة الحالة في الجزء التطبيقي.

حدود الدراسة

من أجل الاجابة على إشكالية البحث تم اختيار مؤسسة "اسمنت القصيم" السعودية وذلك من خلال تطبيق نموذجي التمان وكيدا للكشف عن الفشل المالي ومدى قدرة هذه النماذج في الحكم على استمرارية نشاط المؤسسة من عدمه مستقبلا، وهذا من خلال الاعتماد على المعطيات الخاصة بالمؤسسة للفترة الممتدة من سنة 2016 الى 2020، والتي تم الحصول عليها من طرف مواقع ادارة المؤسسة ومن المواقع الرسمية المعتمدة دوليا الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والقوائم المالية للمؤسسات.

الدراسات السابقة

❖ دراسة (ALTMAN ، E.I،1968) هدفت الدراسة إلى تقييم الجودة التحليلية لتحليل النسب المالية باستخدام منهج التحليل التمييزي، وذلك باستخدام بيانات ل 66 مؤسسة صناعية، وكانت المجموعة المفلسة هي من بين الشركات التي قدمت عريضة إشهار الإفلاس في الفترة الممتدة بين 1946 إلى 1965 والمجموعة الأخرى قد تم اختيارها عشوائيا. وبعد اختيار الشركات تم تصنيف قائمة تضم 22 متغيرا محتملا (نسب التقييم)، حيث تم تقييم هذه المتغيرات إلى خمس نسب مالية بما في ذلك السيولة والربحية والمرافقة المالية والملاءة ونسب النشاط. وقد توصل Altman إلى وضع نموذج تم تسميته نموذج Z- score. وتوصل ألتمان إلى أن جميع الشركات التي حصلت على درجة Z أكثر من 2.99 تقع بوضوح في قطاع غير مفلس، في حين أن تلك الشركات إن وجدت Z تحت 1.81 فهي مفلسة، المنطقة بين 1.81 و 2.99 سوف تكون منطقة الجهل أو المنطقة الرمادية. حيث يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها ومن المستحسن وضع مبادئ توجيهية لتصنيف الشركات في المنطقة الرمادية. وقد أثبت أن النموذج تمكن من التنبؤ بإفلاس الشركات بدقة (95 %) من جميع الشركات في المجموعات المفلسة وغير المفلسة المخصصة لتضييعها الفعلي.

❖ دراسة (ماهر الأمين، هلا يوزباشي، 2015) هدفت الدراسة الى تحديد مؤشرات الشك التي تساعد مراجعي الحسابات في سورية على التعرف على وجود شك جوهري في قدرة المؤسسة على الاستمرارية، ومدى ملائمة هذه المؤشرات مع المؤشرات المحددة في معيار المراجعة الدولي رقم

570، والتعرف على اجراءات المراجعة الاضافية التي يتبعها مراجعو الحسابات في سورية في حال وجود أحداث أو ظروف قد تؤثر على الاستمرارية، ومدى ملائمة هذه الاجراءات مع الاجراءات المحددة في المعيار المراجعة الدولي رقم 570. توصلت الدراسة الى أن وجود خسائر مالية متكررة وزيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة هو من أهم المؤشرات التي تساعد مراجعي الحسابات العاملين في مؤسسة المراجعة محل الدراسة في تقييم الاستمرارية.

❖ دراسة (رحيش سعيدة، شنوف شعيب، 2019) حيث تهدف الدراسة إلى معرفة إمكانية التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسات التأمين الجزائرية باستعمال نموذجي Sherrod و Kida فالتنبؤ بالفشل المالي في وقت مبكر يعطي مؤشرا للجهات المعنية للتدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة قبل أن تفشل المؤسسة بصفة نهائية؛ ولتحقيق أهداف البحث تم تطبيق النموذجين السابقين على المؤسسة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR والمؤسسة الوطنية للتأمين Saa وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للشركتين خلال الفترة 2011 و 2012، وخلصت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن اختلاف المؤشرات والنسب المالية المكونة لنماذج التنبؤ والمعاملات الترجيحية المرافقة لها قد يؤدي إلى نتائج مختلفة.

❖ دراسة (محمد أبركان، محمد سفير، 2020) والتي تهدف الى تطبيق نموذج Kida و Altman على بعض المؤسسات الناشطة في مجال البناء والأشغال العمومية والوقوف على مدى نجاحها أو فشلها، وشملت الدراسة الأعوام (2016، 2017، 2018) وتم التوصل الى إمكانية حدوثه أو التقليل من حدته من خلال اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة وفي الوقت المناسب.

من خلال استعراض لبعض الدراسات السابقة تبين أنها اهتمت بدراسة فرض الاستمرارية من عدة جوانب فمنها من اهتم بدراستها من حيث المؤشرات الدالة على وجودها، ومنها من اهتم بدراسة الأساليب والاجراءات الممكن اتباعها لتقييم الاستمرارية ومنها من ركز على مسؤولية مدقق الحسابات عن تقييم فرض الاستمرارية، من خلال دراستنا سندسعى الى التعرف على نماذج الفشل المالي التي يستدل من خلالها مدققو الحسابات على وجود شك جوهري في قدرة المؤسسة على الاستمرارية والتعرف على الاجراءات الاضافية التي يتبعونها في حال وجود أحداث أو ظروف قد تؤثر على الاستمرارية.

I- دور المراجع الخارجي في الحكم على استمرارية المشروع

يعتبر فرض الاستمرارية من الفروض القليلة التي بنيت عليها نظرية المحاسبة، وربما يعتبر الأهم لعلم المحاسبة والتدقيق.

1. مفهوم الاستمرارية

تعني الاستمرارية في الفكر المحاسبي أنَّ المؤسسة سوف تستمر في عملياتها في المستقبل، ولن تخرج من الصناعة، أو تصفي أصولها، وحتى يحدث ذلك يجب عليها أن تكون قادرةً على زيادة مواردها بشكل كافٍ ولفترة زمنية غير محدودة تمكُّها من تحقيق خططها، والوفاء بالتزاماتها، ونمو أنشطتها وبدون خسائر جسيمة لرأس المال المستثمر، وهو أحد المفاهيم الأساسية التي يتمُّ على أساسها إعداد القوائم المالية ((International Accounting Standard (IAS)، 1984).

أمَّا الاستمراريَّة في التدقيق فتعني أن يبدي مدقِّق الحسابات رأيه عمَّا إذا كانت المؤسسة قادرة على الاستمراريَّة في نشاطها من عدمه. لقد كان المدققون لوقت قريب، يعدّون هذا الفرض غير مناسب، وأنَّ تأثيره غير مادي في عمليات التدقيق بسبب ظروف عدم التأكد التي تحيط بالتعامل مع هذا الفرض أمَّا الآن، في ظل المشاكل الاقتصادية السائدة، فأصبح حكم مدقِّق الحسابات على قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها من الأمور الرئيسة، وأنَّ حكم مدقِّق الحسابات على قدرة المؤسسة على الاستمرار يتوقَّف أولاً على مقدّره على الحكم على درجة الأهمية النسبية لظروف عدم التأكد (سالم عبد الله، 1988).

2. مفهوم فرض الاستمرارية

يعد فرض الاستمرارية من أهمِّ الفروض المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية الختامية (Financial Statements) حيث يفترض أنَّ المشروع يتم إنشاؤه لكي يقوم بأعماله، ويواصل ذلك في المستقبل، وأنَّه باقٍ، ومستمرٌ لفترة زمنية معقولة غير محددة، وأنَّه ليس في نية أصحاب المؤسسة تصفيته، أو تقليل حجم عملياته بشكل يؤثر على طبيعة سير أعماله (International Accounting Standard (IAS)، 1984).

وينص معيار المحاسبة الدولي رقم 01 في فقرته (23) على أن إعداد البيانات المالية عادة يتم بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المشروع النية أو الحاجة للتصفية أو تقليص حجم عملياته بشكل هام، ولكن في حالة العكس فإن البيانات المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، وفي مثل الحالة يجب أن يفصح على الأساس المستخدم (عمر الشريقي، 2016).

3. أهمية فرض الاستمرار وأثره المحاسبي

يعتبر استخدام هذا الفرض من السمات الرئيسية لأي مشروع مهما كان نوع نشاطه سواء كان صناعياً أو تجارياً أو زراعياً أو خدمياً، وفي ظل هذا الفرض فإن المشروع يقتني أصوله من أجل

الاستخدام وليس من أجل البيع، وكذلك فإن العديد من المبادئ والأسس المحاسبية في إطار نظرية المحاسبة بنيت على أساس فرض الاستمرارية (رضوان حلوة حنان، 1984، صفحة 347).

4. مسؤولية المدقق الخارجي وإدارات المؤسسات في تقييم قدرة الشركات على الاستمرارية أو الفشل المالي وفقا للمعيار التدقيق الدولي رقم (570)

إن لفشل المؤسسات أو ضعف قدرتها على الاستمرار له مؤشرات مختلفة منها ما يستطيع المدقق الخارجي التوصل إليه خلال قيامه بالفحص العادي الذي يقوم به لتحقيق أهداف التدقيق المتعارف عليه ومنها ما يحتاج إلى إجراءات خاصة ومعقدة تتطلب من المدقق خبرة طويلة وكافية وتحتاج إلى جهود وفحوصات خاصة وقد تتطلب تكاليف إضافية وحتى لو بذل المدقق كل العناية المهنية الكافية فإنه لا يتوصل إلى ذلك (ثامر مهدي، محمد صبري، 2018).

أجريت دراسات كثيرة في مجال تقييم فرض الاستمرارية وتوصلت تلك الدراسات إلى أن المعلومات المالية هي السائدة، كالمؤشرات المتعلقة بالسيولة، والربحية، ومعدلات دوران المخزون، والمدينين، وتوازن الهيكل التمويلي، والتي هي أعلى درجات الأهمية في مجال تقييم الاستمرارية، ورغم أهمية المعلومات المالية في حالة التقييم هذه إلا أن معظم الدراسات أشارت إلى أهمية المعلومات الغير مالية أيضا في هذا المجال، مثل خطط الإدارة في حال المشكلات التي تخفف من واقع الظروف غير العادية التي تواجهها المؤسسة والتي تؤثر على تكوين رأي المراقب حول مدى سلامة فرض الاستمرارية الذي أعدت على أساسه القوائم المالية. يرى البعض ضرورة قيام المراقب في كل عملية تدقيق تصميم إجراءات أو اختبارات تتضمنها برامج تدقيقية للتأكد من سلامة فرض الاستمرارية، بحيث من الضروري أن يأخذ مراقب الحسابات بالمعيار الدولي الذي يقضي التسليم بالاستمرارية ما لم يوجد دليل عكس ذلك، لأنه لو أخذ بالرأي الأول لأضيفت للمراقب مهام جديدة ستأخذ منه الوقت والجهد وتنعكس على التكلفة في وقت يتطلب إصدار تقريره المهني خاصة لو أن المؤسسة تستخدم الأنظمة الالكترونية في تسير أعمالها، لزيادة التأكد يمكن للمراقب أن يرجع إلى النماذج المحددة للتنبؤ بعدم الاستمرارية أو التعثر المالي والافلاس، ولعل من النماذج الأكثر استخداما هو نموذج الذي طوره (Altman) عام 1986 والذي به اختار 22 نسبة مالية ينتشر استخدامها في الدراسات المالية للمؤسسات واعتبرها أهم المؤشرات المالية التي تشير إلى قدرة المؤسسة أو عدم قدرتها على الاستمرار (علي حسين الدوغجي، 2008، ص 15).

II- الفشل المالي تعريفه وأسبابه ونماذج التنبؤ به

تتعدد المفاهيم التي عرضت من أجل تحديد تعريف يخص الفشل المالي، في هذا الجزء سنتطرق لبعضها إضافة إلى تحديد أسبابه ونماذج التنبؤ به.

1. مفهوم الفشل المالي

يعرف بأنه عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل (رمو وحيد محمود، محمد الوتار سيف عبد الرزاق، 2010، ص12)، ويرى BEAVER بأن معيار الفشل المالي للمؤسسة هو بإعلان إفلاسها، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها (W. beaver، 1966، p. 71).

وقد يعبر عن الفشل المالي بالعجز والذي بدوره يمكن أن يرى من ثلاث زوايا، أولها عجز قانوني ويعني الاعلان عن الإفلاس المرتبط بوضعية عدم الملائمة، والثانية عجز اقتصادي والذي يعود الى غياب المردودية وضعف فعالية الجهاز الانتاجي وإلى تدهور الثنائية (منتوجات- أسواق) أما الثالثة والأخيرة فهي العجز المالي المرتبط بمشاكل الخزينة وعدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المستحقة. (مريخي عبد الرزاق، 2010، ص 115)

كما يعبر عن الفشل المالي بالعسر، والذي يعني كل مؤسسة توقفت عن دفع ديونها، ودخلت مرحلة التسوية، وهو يتوافق مع المقاربة القانونية (زعبيط نورالدين، مزياني نورالدين، 2007، ص 02).

إن المفاهيم السابقة للفشل المالي تعبر عن مستويات ومراحل التدهور التي تمر بها المؤسسة قبل اعلانها الإفلاس والدخول في التصفية، حيث أن حالة الفشل المالي لا تحدث بشكل مفاجئ مثل الحوادث ولكنها تعكس النتائج النهائية لمجموعة من التراكمات والمضاعفات التي تبدأ من موقف معين، وبدرجة معينة من درجات نقص السيولة ثم تتطور في حالة عدم الاهتمام بها الى أسوء الأوضاع الى أن تصل الى حالة الفشل المالي، وعلى هذا الأساس يمكن النظر الى ظاهرة الفشل المالي من خلال ثلاث مستويات أو مراحل أساسية، حيث يكون المستوى الأول بدخول المؤسسة في العسر الفني والذي يعني عجز المؤسسة عن مقابلة التزاماتها المستحقة نتيجة نقص السيولة غير أنها يمكن أن تتجاوزها اذا ما اتيج لها الوقت الكافي لتسيير أصولها، أما المستوى الثاني فيسمى العسر الحقيقي، والذي تكون فيه القيمة السوقية لأصول المؤسسة أقل من التزاماتها وهذا يعني أنه لا يمكن للمؤسسة تجاوز هذه الأزمة حتى لو أعطيت مزيدا من الوقت، والمستوى الأخير هو الذي تعلن فيه المؤسسة إفلاسها (حمزة محمود الزبيدي، 2006، ص ص 50-51).

من خلال التعاريف السابقة، وجهة نظرنا حول مفهوم الفشل المالي تنقسم الى قسمين:

- وجهة النظر التي تركز على البعد القانوني: باعتبار الفشل المالي يمثل عدم القدرة على السداد أو حالة التخلف عن السداد، وفي هذه الحالة معيارا قانونيا لإعلان إفلاس المؤسسة.

- وجهة نظرنا الثانية، تركز على البعد الاقتصادي للفشل المالي: وتعتبره يمثل حالة "العسر"، ذلك لأنه يعطي بعدا ديناميكيا لظاهرة الفشل، ولعل مصطلح العجز أكثر هذه المفاهيم شمولاً واحاطة بظاهرة الفشل.

2. أسباب الفشل المالي

تنقسم الأسباب أو العوامل المؤدية الى الفشل المالي الى نوعين داخلية وخارجية وتتمثل أهمها في: (رحيش سعيدة، شنوف شعيب، 2019، ص 559)

1.2 الأسباب الخارجية: يمكن ذكر الأسباب التالية:

❖ التقادم التكنولوجي؛

❖ الركود الاقتصادي؛

❖ المنافسة المفرطة؛

❖ رفع قيود ومحددات الصناعة؛

❖ تغير أسعار الفائدة؛

❖ قلة تشجيع الاستثمار والتسهيلات الحكومية.

2.2 الأسباب الداخلية: يتمثل أهمها في:

❖ عدم فهم السوق كفاية من حيث العوامل الخارجية

❖ سوء الادارة المالية وضعف الهيكل التمويلي والاستثماري

❖ ضعف القرارات الاستراتيجية، بالإضافة الى عدم إدراك أهداف المؤسسة والتوسع غير المنطقي من حيث المنتجات والأسواق.

❖ الاستحواذ الغير مبرر وسوء التوسع المفرط بحيث يكون في كثير من الأحيان تكلفة الاستحواذ أكبر من العائد.

❖ مصالح الادارة العليا والمصالح المتعلقة بها، بالإضافة الى شعورها بالرضا عن أداء المؤسسة دون التدقيق على الادارة التنفيذية بشكل كافي.

❖ قصور الرقابة الداخلية يظهر عادة في الهياكل التنظيمية المعقدة وسوء ادارة المخاطر يؤدي الى وجود ثغرات في أنظمة المعلومات.

❖ مجالس ادارة غير فعالة وعدم حيادية مواقفها وآرائها.

3. مراحل الفشل المالي

ما هو متعارف عليه هو أن المؤسسة لا يمكن أن تتدهور بشكل مفاجئ أو بصورة غير متوقعة وإنما يجب أن تكون هناك بعض مؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الادارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقادم طرق الانتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل، وهنا نميز مرحلتين أساسيتين للفشل المالي وهما: (جعفر عبد النور، ط. كمال بن موسى، 2019، ص ص 326-327)

1.3 مرحلة التدهور المالي: هي عدم قدرة المؤسسة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، وهذه المرحلة يمكن معالجتها ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة من الزمن كإجراء تعديل في السياسات المالية في المؤسسة أو تغيير الادارة، أو العمل على اصدار أسهم اضافية ومعظم المؤسسات التي تمر على هذه المرحلة تعالج بنجاح إذا اكتشفت الخلل في الوقت المناسب واتخاذ الاجراءات المناسبة.

2.3 مرحلة الفشل الكلي: تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل المؤسسات، حيث يصبح الفشل محققا وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على التمويلات الاضافية بسبب تجاوز الالتزامات الكلية قيم أصول الوحدة ويصبح الفشل الكلي والافلاس محققا بالخطوات القانونية.

4. نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

ظهر الاهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينيات من القرن المنصرم على إثر الجدل الذي ظهر حول دور مدقق الحسابات في الابلاغ عن احتمال الفشل المالي للمشاريع الاقتصادية، التي تعاني صعوبة في تسديد التزاماتها المستحقة، على إثر ذلك شجع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات الأمريكية الباحثين والمختصين القيام بالدراسات الأكاديمية والمهنية التي تعنى بهذا الشأن.

وقد ظهرت أولى الدراسات المختصة بالفشل المالي عام 1966 أعدها BEAVER حيث عرض فيها نموذجا متطورا للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة، ثم تلت بعدها دراسات أخرى تهتم بذات الموضوع في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة. (وليد ناجي الحياي، 2009، ص 250) الجدول التالي يبين بعض النماذج مرتبة حسب تسلسلها الزمني.

الجدول رقم (01): بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي

السنة	الباحث	السنة	الباحث
1966	BREAVAR	1982	TAFFLER
1968	ALTMAN	1983	BOOTH

FUIMER	1984	MAYER & PIFER	1970
ZMIJEWSKI	1984	WILCOX	1971
CAMPISI	1985	LEV	1971
ZAVEGREN	1985	DEAKIN	1972
CASEY	1986	ALTMAN&MCGOUCH	1974
SHERROD	1987	BLUM	1974
KOH	1990	LIBBY	1975
HART	1992	SINKEY	1975
PAZ	1992	ARGENTI	1976
EDWARDS	1993	MOYER	1977
WARD AND FOSTER	1997	TAFLER AND TISSHOW	1977
LENNOX	1999	OHLSON	1980
KOH AND TAN	1999	KIDA	1981
SHIRATA	2002	VEAZY	1981
ZAVEGREN	1985	DEAKIN	1972

المصدر: رضوان عمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص135.

تسمح المتغيرات المحاسبية والمتغيرات النوعية بتركيب وبناء نسب مالية اقتصادية توفر العناصر الأساسية للتحليل الهيكلي والبنوي لوضعية المؤسسة، واختيار هذه النسب يقوم على أساس التحليل المالي الذي يعتمد على الجمع بين الجانب النظري وخبرة المحللين الماليين لإدارة المؤسسة، ودمج هذه النسب بمجموعة من الأساليب الاحصائية تم تصميم نماذج نجحت في التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه بفترة، ومن بين أهم الأعمال والدراسات نجد:

1.4. نموذج ألتمان (Altman, 1968):

يبرز هذا النموذج محدودية تحليل النسب من حقيقة أنها تطبق بشكل منعزل، وهذا يعني أن المؤشر قد تم الحصول عليه بتطبيق نسبة معينة بشكل منفصل عن باقي النسب، حيث أن تأثير النسب مجتمعة يخضع لدور المحلل المالي ورأيه، لذلك ولتجنب مساوئ تحليل النسب جاءت الحاجة الى تجميع النسب المختلفة في نموذج تنبؤي هادف. وفي عام 1968 اعتمد التمان في بناء نموذج التنبؤي بفشل المؤسسات على عينة تتكون من (66) مؤسسة صناعية، نصفها مفلسة والنصف الآخر غير مفلسة، وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، وقد تناول (22) نسبة مالية من واقع التقارير المالية لهذه المؤسسات حيث توصل الى أن خمسة نسب مالية فقط هي التي تساهم في بناء النموذج بشكل واضح، وتتمثل هذه النسب الخمسة فيما يلي (x1): رأس المال العامل/مجموع الأصول، (x2) الأرباح المحتجزة/مجموع الأصول، (x3) الأرباح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الأصول، (x4) القيمة السوقية لحقوق المساهمين/القيمة الدفترية لإجمالي الديون، (x5) المبيعات/مجموع الأصول.

وتكتب دالة النموذج كما يلي :

$$Z = 0.12X_1 + 0.14X_2 + 0.33X_3 + 0.06X_4 + 0.999X_5$$

أما النتيجة الأساسية لنموذج التمان الذي يعرف باسم (Z-SCORE) بالنسبة لوضع مجموعتي المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة فيمثل بالتوزيع الاحتمالي الموضح في الشكل أدناه حيث لابد أن تقع قيمة (Z) ضمن أحد المناطق الثلاثة التالية :

(Z) أقل من 1.81 تمثل منطقة فشل، (Z) بين 1.81 و 2.99 تمثل منطقة تجاهل، (Z) أكبر من 2.99 تمثل منطقة نجاح (طلاع محمود الديحاني، 1995، ص ص 227-230).

2.4 نموذج كيدا (Kida، 1981):

تم بناء هذا النموذج على خمس متغيرات مستقلة من النسب المالية اشتملت على كل جوانب الأداء التشغيلي في المؤسسة، وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي على عينة مكونة من (20) مؤسسة فاشلة و (20) مؤسسة ناجحة خلال الفترة ما بين (1974-1975) وقد استطاع النموذج أن يتنبأ باحتمالات الفشل بدقة وصلت الى 90% قبل سنة من حدوث الفشل وتكتب صيغة النموذج كما يلي :

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

وتتمثل النسب المختارة لصياغة نموذج كيدا في :

x_1 = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات. x_2 إجمالي حقوق الملكية / إجمالي المطلوبات: x_3 الأصول السائلة / المطلوبات المتداولة: x_4 المبيعات / إجمالي الموجودات: x_5 النقدية / جملة الموجودات، ووفقا لمتغيرات هذا النموذج تزداد احتمالات تعرض المؤسسة للفشل كلما كانت قيمة (z) بمقدار سالب، وتنعدم اذا كانت القيمة موجبة (حمزة محمود الزبيدي، 2006، ص ص 351-352).

III- تطبيق نموذجي KIDA & Altman على مؤسسة اسمنت القصيم

يعتبر قطاع الاسمنت من أهم القطاعات في اقتصاد أي دولة وخاصة الاقتصاد السعودي وهذا نظير مساهمته في مسيرة البناء والتنمية، ويعتبر المكون الأساسي والعنصر الهام في قطاع البناء والأشغال العمومية لأنها تساهم في بناء البنية التحتية للدولة (طرق، بناءات، مطارات.... الخ) من خلال تمويلها بمادة الاسمنت بكل أنواعها. وكذلك لا ننسى أيضا مساهمة قطاع الاسمنت السعودي في خدمة المجتمع والأخذ على عاتقه المسؤولية الاجتماعية التي تهدف الى دعم وتمويل المشاريع الخيرية والاجتماعية التي تعود بالفائدة والرفاهية على المجتمع السعودي.

وقد وقع الاختيار على مؤسسة اسمنت القصيم وهي مؤسسة رائدة في هذا المجال ولها رؤوس أموال كبيرة وذلك بهدف معرفة وضعيتها المالية ودراسة مدى قدرتها على الاستمرار باستخدام نموذجي ALTMAN & KIDA وهذا على مدار خمس سنوات من سنة 2016 الى سنة 2020.

1. اختبار الاستمرارية باستخدام نموذج التمان (Z-SCORE) Altman (1968) :

بما أن مؤسسة اسمنت القصيم السعودية هي مؤسسة صناعية سيتم تطبيق نموذج التمان لأنه يتلاءم مع طبيعة نشاط المؤسسات، حيث سيتم الاعتماد على معادلة النموذج التالية:

$$Z = 0.12X1 + 0.14X2 + 0.33X3 + 0.06X4 + 0.999X5$$

حيث وقبل تطبيق معادلة النموذج نقوم بحساب مختلف العناصر يتم الاعتماد عليها في حساب المتغيرات المكونة لنموذج ALTMAN والتي تم الحصول عليها من القوائم المالية لمؤسسة القصيم للإسمنت للفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية سنة 2020 وهي موضحة كما يلي:

الجدول رقم (02): قيم مختلف العناصر لمؤسسة اسمنت القصيم لحساب قيمة Z لنموذج التمان خلال

السنوات من 2016 الى 2020

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الخصوم	255619	244678	261251	272523	306180
مجموع الأصول	2026732	1988884	1898688	2056671	2115268
صافي الربح بعد الضريبة	405078	251791	120798	360735	419835
حقوق الملكية	1771113	1744205	1637436	1784148	1809088
الأصول المتداولة	1123693	1108175	1076736	1145635	1261397
الخصوم المتداولة	215924	205350	219709	225961	252107
المبيعات	852044	625946	425729	791793	898422
النقدية	71612	52266	89585	62445	66893

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة اسمنت القصيم السعودية خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى 2020 ، <https://www.argaam.com/ar/company/financial-pdf/3> تاريخ الاطلاع 2021/08/03.

(*) يتم حساب القيمة السوقية للمؤسسة بالقاعدة التالية:

القيمة السوقية للمؤسسة = عدد الأسهم * السعر السوقي (سعر الاغلاق) لأخريوم من شهر ديسمبر لكل سنة.

حيث تم الحصول على بيانات سعر السهم للمؤسسة من الموقع: <https://www.argaam.com/ar/company/companyoverview/marketid/3/companyid/55> تاريخ الاطلاع يوم 2021/08/03.

بعد احتساب المؤشرات المالية الخمسة (X5،X4،X3،X2،X1) لمؤسسة اسمنت القصيم السعودية لمدة خمس سنوات من سنة (2016 الى 2020) ومن ثم تعويضها في المعادلة Z تم الحصول على النتائج الظاهرة في الجدول التالي:

$$Z = 0.12X1 + 0.14X2 + 0.33X3 + 0.06X4 + 0.999X5$$

الجدول رقم (3): نتائج تطبيق أنموذج Altman على مؤسسة اسمنت القصيم

ANNE	X1	X2	X3	X4	X5	Z-SCORE
2016	0.46	0.31	0.22	23.67	0.42	2.01
2017	0.45	0.29	0.13	16.55	0.31	1.44
2018	0.45	0.24	0.07	11.69	0.22	1.03
2019	0.45	0.30	0.19	21.46	0.38	1.83
2020	0.45	0.30	0.21	23.80	0.42	2.01

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتوصل اليها من الجدول رقم (03) بعد استخدام نموذج التمان على المؤسسة محل الدراسة تبين أنها كانت أمام خطر وقوعها في الفشل المالي في كل من السنتين 2017 و 2018 بسبب أن النسب المتوصل اليها تعكس دخول المؤسسة في منطقة الفشل المالي في تلك السنين حسب تفسيرات التمان لأن نتائج Z أقل من 1.81.

أما في كل من السنوات 2016 و 2019 و 2020 فنجد حسب نتائج نموذج التمان أن المؤسسة يصعب التنبؤ بوضعيتها المالية بصفة واضحة ولا نستطيع الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية من عدمها لأن نتائج Z للمؤسسة في تلك السنوات كانت أكبر من 1.81 و أقل من 2.99 وهذه تعرف عند التمان بالمنطقة الرمادية.

ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال العودة الى الجدول السابق وقراءته قراءة تحليلية لقيم المتغيرات من X1 الى X5 كالتالي:

❖ بالنسبة للمتغير X1 : فهذا المتغير يقيس الفائض في الأموال المتداولة بعد تغطيتها للخصوم والالتزامات قصيرة الأجل فيلاحظ انخفاض نسبته في كل السنوات الخمس الى ما دون 50% وهذا ما يدل على انخفاض قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وعند تفاقم هذا الوضع قد يؤدي بالمؤسسة الى طلب قروض وبالتالي التبعية المالية للدائنين ومنه الى الفشل المالي .

❖ بالنسبة للمتغير X2 : الذي يعكس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها باستخدام الأرباح المحتجزة فنلاحظ انخفاض كبير في النسبة وخاصة في سنتي 2017 و 2018 وهو ما يعكس فشل المؤسسة في تكوين احتياطات داخلية من خلال الارباح المحتجزة لتمويل موجوداتها مما قد يؤدي بالمؤسسة إلى الاعتماد على اموال الغير وهذا ما يزيد تأزم الوضعية المالية للمؤسسة

❖ بالنسبة للمتغير X3: يقيس هذا المتغير مدى قدرة المؤسسة على توظيف أصولها من اجل تحقيق ارباح وهنا تم ملاحظة انخفاض هذه النسبة في سنة 2017 و 2018 بشكل كبير وملفت

للنظر وهذا ما يدل على قلة كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها وموجوداتها بشكل فعال لتحقيق اعظم ربح .

❖ بالنسبة للمتغير X4 : حيث يبين هذا المتغير مدى تذبذب سعر السهم لمؤسسة القصيم في سوق الاسهم السعودية وهذا ما يعكس القيمة السوقية الحقيقية للمؤسسة . حيث من خلال الجدول يلاحظ ان المؤسسة حققت معدلات جيدة في كل من السنوات 2016 و 2019 و 2020 ، ليعرف هذا المتغير انخفاضاً في سنتي 2017 و 2018 وهذا ما يدل على امكانية تعرض المؤسسة للفشل المالي بسبب انخفاض قيمة أسهمها وقيمتها السوقية في سوق الأسهم السعودية في تلك السنتين .

❖ بالنسبة للمتغير X5 : يعكس هذا المتغير مدى قدرة المؤسسة في استخدام موجوداتها وأصولها من أجل تحقيق إيرادات، وكذا مقدرة الادارة على التعامل على الظروف التنافسية حيث وبعد النظر في نتائج مؤسسة القصيم نلاحظ أن قيمة التغير كانت جيدة في 2016 ثم ما لبثت أن انخفضت الى مستويات دنيا في السنتين المتتاليتين 2017 و 2018 لتعرف ارتفاعاً بعدها في السنوات 2019 و 2020 بحيث أن انخفاض في هذا التغير يدل على عدم قدرة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة بكفاءة وهو ما قد عرضها الى احتمالية الفشل المالي.

2. اختبار الاستمرارية باستخدام نموذج كيدا (1981) KIDA:

قبل تطبيق معادلة النموذج نقوم بحساب مختلف العناصر يتم الاعتماد عليها في حساب المتغيرات المكونة لنموذج KIDA والتي تم الحصول عليها من القوائم المالية لمؤسسة اسمنت القصيم السعودية للفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية سنة 2020 وهي موضحة كما يلي:

الجدول رقم (04): قيم مختلف العناصر لمؤسسة اسمنت القصيم لحساب قيمة Z لنموذج كيدا خلال

السنوات من 2016 الى 2020

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الخصوم	255619	244678	261251	272523	306180
مجموع الأصول	2026732	1988884	1898688	2056671	2115268
صافي الربح بعد الضريبة	405078	251791	120798	360735	419835
حقوق الملكية	1771113	1744205	1637436	1784148	1809088
الأصول المتداولة	1123693	1108175	1076736	1145635	1261397
الخصوم المتداولة	215924	205350	219709	225961	252107
المبيعات	852044	625946	425729	791793	898422
النقدية	71612	52266	89585	62445	66893

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة اسمنت القصيم السعودية خلال الفترة الممتدة من سنة 2016

الى 2020 من موقع الانترنت <https://www.argaam.com/ar/company/financial-pdf/3> تاريخ الاطلاع 2021/08/03.

بعد احتساب المؤشرات المالية الخمسة (X1، X2، X3، X4، X5) لمؤسسة اسمنت القصيم السعودية لمدة خمس سنوات (2016- 2020) ومن ثم تعويضها في المعادلة Z تم الحصول على النتائج الظاهرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج تطبيق نموذج KIDA على مؤسسة اسمنت القصيم السعودية

ANNE	X1	X2	X3	X4	X5	Z-KIDA
2016	0.20	6.92	5.20	0.42	0.03	0.53
2017	0.12	7.21	5.39	0.31	0.02	0.53
2018	0.06	6.26	4.90	0.22	0.04	0.34
2019	0.17	6.55	5.07	0.38	0.03	0.42
2020	0.20	5.90	5.00	0.42	0.03	0.20

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

تحليل وتفسير النتائج:

يتضح من خلال قراءتنا للجدول رقم (05) المتضمن نتائج تطبيق نموذج كيدا على مؤسسة اسمنت القصيم السعودية للسنوات الخمس المتتالية من 2016 الى 2020 أن له نتائج موجبة وهذا ما يعكس حسب ذات النموذج أن المؤسسة لم تقع في الفشل المالي على المدى القصير ولكن ما يلاحظ من خلال التتبع والقراءة التحليلية لنتائج سنوات الدراسة أن تلك القيم كانت ضعيفة جدا وتقترب من الصفر خاصة في سنة 2018، ثم لاحظنا ارتفاعا في النسبة في سنة 2019 نظرا لقيام المؤسسة بإجراءات تصحيحية، ثم سجلنا انخفاضاً ثانياً في سنة 2020 وهذا ما يشير حسب نموذج كيدا الى احتمالية وقوع المؤسسة في الفشل المالي على المدى القصير.

ويمكن تفسير تلك النتائج من خلال قراء الجدول رقم (05) قراءة تحليلية كالتالي:

❖ بالنسبة للمتغير X1 : الذي يقيس معدل الأرباح الصافية التي حققها المؤسسة من خلال الاستثمار في الموجودات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت نتائج موجبة ولكنها منخفضة جدا وبمعدلات متناقصة خلال السنوات الأربعة الأخيرة وهذا ما يدل على أن أرباح المؤسسة قد عرفت تراجعاً كبيراً خلال سنوات الدراسة وخاصة سنة 2017 و 2018 وهذا واضح جدا من خلال تتبع صافي الربح بعد الضريبة لسنوات الدراسة من خلال الجدول رقم (04) أو من خلال القوائم المالية للمؤسسة من موقعها الرسمي .

❖ بالنسبة للمتغير X2 : يقيس لنا هذا المتغير مدى كفاية حقوق الملكية في تغطية خصوم المؤسسة حيث يلاحظ من الجدول السابق رقم (05) تسجيل قيم موجبة خلال سنوات الدراسة ما يعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها .

❖ بالنسبة للمتغير X3 : يقيس هذا المتغير مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل من خلال استخدام أصولها السائلة (النقدية وشبه النقدية)، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤسسة القصيم حققت نسب أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة وهذا ما يعكس لنا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

❖ بالنسبة للمتغير X4 : يقيس هذا المتغير مدى قدرة المؤسسة في تحقيق إيرادات من خلال استخدام موجوداتها حيث أننا لاحظنا من خلال الجدول (05) أن مؤسسة القصيم حققت إيرادا مقبولا في سنة 2016 وهو ما تعكسه النسبة 46% التي تقارب الى 50% لتبدأ في التراجع والانخفاض خلال السنوات 2017 و 2018 وهو ما توضحه مبيعات المؤسسة خلال تلك السنتين في الجدول رقم (04)، ثم بعدها سجلنا ارتفاعا في نسبة المتغير وهو ما يعكس ارتفاعا في الإيرادات ومبيعات المؤسسة بسبب قيام المؤسسة بإجراءات تصحيحية تمس جانب المبيعات وكذا الجانب التسويقي المرتبط بالمنافسة.

❖ بالنسبة للمتغير X5 : يشير هذا المتغير الى حجم السيولة المتاحة مقارنة بحجم الاستثمارات الموجودة، حيث يلاحظ أن المؤسسة سجلت قيم منخفضة جدا تكاد تنعدم وخاصة في سنة 2017 وهذا ما يعبر على عدم توفر سيولة لدى المؤسسة للوفاء بالتزاماتها المالية وهو ما قد يعرضها للفشل المالي إذا لم تقم بإجراءات تصحيحية فورية وفعالة.

IV- الخاتمة

يعتبر نموذج ALTMAN و KIDA من أهم النماذج المعتمدة في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات وذلك بسبب قدرتها الموثوقة ودقتها في الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية في نشاطها أم لا وهذا حسب الباحثين الذين اختبروا هذين النموذجين، مما يساعد محافظي الحسابات والمدققين عند قيامهم بعملية التدقيق القانوني بالحكم على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار، وكذلك تتيح هذه النماذج لمسيرى المؤسسات استغلال نتائج هذه النماذج وتحليلها وتفسيرها للقيام بإجراءات تصحيحية فورية تساعد في تجنب الوقوع في الفشل المالي أو التخفيف من حدته، ومن خلال تطبيق النموذجين ضمن دراستنا تم الوصول الى جملة من النتائج نعرضها كما يلي:

1. عرض النتائج:

❖ من خلال النتائج المتحصل عليها للمؤسسة محل الدراسة وباستخدام النموذجين ALTMAN و KIDA تبين أنهما ساهما في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة اسمنت القصيم السعودية الأمر الذي أدى بالمؤسسة الى تدارك الوضع والقيام بالإجراءات التصحيحية الضرورية التي ساهمت في الحد من فشل المؤسسة وضمن استمراريته.

❖ نتائج وتفسيرات نموذجي ALTMAN و KIDA تعكس فعليا وبنسبة كبيرة الوضعية المالية للمؤسسة وهذا من خلال تطابق النتائج مع ما هو موجود في القوائم المالية للمؤسسة فمثلا نتائج المتغير X3 عند التمان الذي يعكس مدى قدرة المؤسسة على توظيف أصولها من أجل تحقيق أرباح بحيث وجدنا انخفاض كبير في هذه النسبة في سنوات 2017 و 2018 وهو ما قابل فعليا انخفاض في الربح قبل الضرائب والفوائد لتلك السنتين في قائمة الدخل للمؤسسة وهو ما يبينه الجدول رقم (02) .

❖ اختلفت نتائج التنبؤ في كل من النموذجين ALTMAN و KIDA بالرغم من تشابه النسب المالية المكونة لهما وهذا راجع الى المعاملات المستعملة في كل منهما.

❖ نتائج وتفسيرات نموذج التمان أكثر واقعية لأنه يتلاءم وبشكل كبير مع طبيعة نشاط مؤسسة القصيم الصناعية عكس نموذج كيدا الذي يتلاءم بشكل كبير مع مؤسسات الأموال والتأمين.

❖ لا يمكن الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي كمؤشر وحيد في الحكم على استمرارية نشاط المؤسسة من عدمه نظرا لأنها قد لا تعطي صورة حقيقية عن المركز المالي للمؤسسة كما أن المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية قد لا تكون واقعية.

2.2. اقتراحات:

بالاعتماد على النتائج السابقة يمكن تقديم بعض الاقتراحات للمؤسسة محل الدراسة، نعرضها كالتالي:

❖ إمكانية استعانة محافظي الحسابات بنماذج التنبؤ بالفشل المالي في إطار قيامهم بعملية التدقيق المالي لحسابات المؤسسة الأمر الذي قد يسمح لهم بالحكم على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية من عدمها.

❖ العمل على تحسين الربحية من خلال زيادة المبيعات وهو ما سيرفع من القيمة السوقية لأسهم المؤسسة في سوق الأسهم السعودي والتي عرفت تراجعاً كبيراً في السنتين 2017 و2018.

❖ العمل على تحسين وضعية السيولة لدى المؤسسة والسعي نحو تحسين إدارة الرأس المال العامل للمؤسسة.

V- قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

- ❖ حمزة محمود الزبيدي: (2006)، أساسيات الادارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- ❖ رضوان حلوة حنان(1984)، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن.
- ❖ وليد ناجي الحياي: (2009) الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الاثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

2. لأطروحات:

- ❖ عبد الرزاق مريخي: (2010)، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03.

3. المقالات:

- ❖ ثامر مهدي، محمد صبري: (2018)، أهمية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم قدرة الشركات على الاستمرار أو فشلها المالي. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 10، العدد3.
- ❖ جعفر عبد النور، كمال بن موسى: (2019)، استخدام نموذج SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة تطبيقية على المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38.
- ❖ رحيش سعيدة، شنوف شعيب: (2019)، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي sherood و kida دراسة عينة من الشركات الجزائرية. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول.
- ❖ رضوان عمار، حسين قصيري: (2015)، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5.
- ❖ رمو وحيد محمود، محمد الوتار سيف عبد الرزاق: (2010)، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية. مجلة تنمية الرافدين، مجلد32، العدد 100.
- ❖ سالم عبد الله: (1988)، إبداء رأي مراجع الحسابات عن مقدرة المنشأة على الاستمرارية في نشاطها واجب تحتمه الاعتبارات الاقتصادية. مجلة البحوث التجارية، الزقازيق، العدد 12، مجلد

- ❖ طلاع محمود الديحاني: (1995)، دراسة نموذج التمان للتنبؤ بفشل الشركات بالتطبيق على شركات المساهمة الكويتية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد والادارة)، مجلد 08.
- ❖ علي حسين الدوغجي: (2008)، مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات. مجلة دراسات مالية ومحاسبية، مجلد 2، عدد 6.
- ❖ عمر الشريقي: (2016)، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والادارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة مستمرة" والتشريع الجزائري. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19.
- ❖ ماهر الأمين، هلا يوزباشي: (2015)، اجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم استمرارية المشروع دراسة حالة على مؤسسة مراجعة وطنية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37(5).
- ❖ محمد أبركان، محمد سفير: (2020)، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج KIDA & ALTMAN "دراسة عينة من مؤسسات البناء والأشغال العمومية". مجلة الاقتصاد الجديد، 11(01).

4. المداخلات:

- ❖ زعبيط نورالدين، مزياني نورالدين: دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في التنبؤ بخطر الإفلاس، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، 21-22 نوفمبر 2007، جامعة عنابة، الجزائر.

5. مواقع شبكة الأنترنت:

- ❖ <https://www.argaam.com/ar/company/financial-pdf/3> تاريخ الاطلاع 2021/08/03.
- ❖ <https://www.argaam.com/ar/company/companyoverview/marketid/3/companyid/55> تاريخ الاطلاع يوم 2021/08/03.

6. المراجع باللغة الأجنبية:

- ❖ **ALTMAN, E.I. (1968):** Financial ratios, discriminant analysis and prediction of corporat bankruptcy. The journal of finance, 23(4), 589-609.
- ❖ **International Accounting Standard (IAS):** (1984). Consideration Regarding The Going Concern Assumption. Récupéré sur http://www.investorwords.com/2189/going_concern.html
- ❖ **Beaver.W. (1966):** financial ratios as predictors of failur (Empirical research in accounting : selected studies) . journal of accounting research, vol 4.